الفصل الرابع والعشرون

معطيات مهمة متصلة بدلالات حديث الغدير

فضائل سيدنا علي ﷺ كثيرة. وسنتطرق في فصل لاحق إلى بعضها، لأنها أكثر من أن يحاط بها في كتاب، غير أنها لا تعني أن الله عز وجل جعله الإمام والحاكم للمسلمين بعد وفاة النبي ﷺ، وأمر رسوله ﷺ بإبلاغ ذلك للناس.

اعترف السيد كمال الحيدري أن هذا المعنى لم يرد صراحة في القرآن الكريم، والحكم نفسه ينطبق على مدلول الأحاديث النبوية الشريفة في شأن سيدنا علي رضي الله عنه؛ ومن أجل فهم حديث الغدير فهما صحيحا يجب على المسلم أن يعلم بوجود أحاديث أخرى في صحيح البخاري تضع الأمور في نصابها، وتؤكد أن النبي ﷺ لم يعهد بالخلافة من بعده لأحد من المسلمين.

غياب أمور الحكم والسلطة عن خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع

عندما ألفت كتابي (السيرة النبوية للقرية العالمية) لاحظت أن الناظر في الروايات الصحيحة لخطب النبي محمد ﷺ في أثناء حجة الوداع، يجد أنها لم تتطرق إلى جوانب الحكم والسلطة السياسية، وهناك رواية واحدة لابن ماجة وابن عساكر ترد فيها عبارة "وأطيعوا أولات أمركم"، لكنها غير مروية في صحيحي البخاري ومسلم.

وإذا نظر الباحث في خطبة النبي يوم عرفة، أو خطبته يوم النحر، وأراد أن يلخص ما جاء فيهما حسب الروايات الواردة في الصحيحين وفي سيرة ابن هشام، فإنه يجد أن النبي ﷺ أكد من جديد ما أولته الرسالة الإسلامية من مكانة عظيمة وحرمة كبيرة للإنسان، رجلا كان أو امرأة. دمه حرام على أي إنسان آخر فلا يجوز العدوان عليه وقتله ظلما أبدا، وماله وأملاكه الخاصة حرام على أي إنسان آخر لا يجوز أبدا سلبها أومصادرتها أوسرقتها، وعرض الإنسان من الأمور العظيمة عند الله، فلا يجوز لأحد أن يعتدي عليه بالباطل أبدا، كما أوصى النبي بالمرأة لأن الرجال قابلون لأن يتأثروا بالتقاليد التي نشأت عبر التاريخ تظلمها وتنتقص من حقوقها، وحث على الوحدة والأخوة بين المسلمين كافة، بقطع النظر عن أعراقهم وألوانهم، كما أوصى بأركان الإسلام الكبرى مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج، ونهى عن الربا واستغلال فقر الناس وحاجتهم.

ومع أن النبي ﷺ خطب يوم عرفة، وخطب يوم العيد، وبقي في

منى أيام التشريق يعلم الناس دينهم، فإن المصادر التاريخية الموثوقة لم تنقل عنه نصاً حول الجوانب السياسية، باستثناء دعوته لطاعة ولاة الأمر بشكل عام، ولم ينقل عن النبي ﷺ في حجة الوداع أساسا، ولا قبلها، ولا بعدها أيضا، نص حول هوية من يخلفه في الحكم وفي قيادة الدولة الإسلامية بعد وفاته، على الرغم من أنه كان يوصي الناس صراحة أن يأخذوا عنه مناسكهم لعلهم لا يلقونه بعد عامه ذاك.

وكما هو معروف، فإن نزاعاً حاداً على الحكم والسلطة نشب في العقد الهجري الثالث أدى إلى انقسامات في صفوف الأمة الإسلامية، وتسبب بعد ذلك في ظهور بعض الفرق والطوائف التي ما تزال موجودة حتى الآن.

مكانة الشورى في الإسلام

إن السياسة والتنافس على الحكم والسلطة من الأمور التي تثير النزاعات والانقسامات في المجتمعات البشرية على مدى التاريخ كله. وأكثر المسلمين يرون أن النبي ﷺ انتصر للشورى والديمقراطية بعدم استخلافه لحاكم من بعده، ليكون الأمر للأمة. كما يرون أنه بذلك الموقف ميز تمييزاً واضحاً بين صفته كنبي مرسل من عند الله وحاكم لأول دولة إسلامية على وجه التاريخ، وبين كل الحكام المسلمين الذين جاؤوا من بعده، وهم بشر لا يأتيهم الوحي من عند الله، ولو أنه عين واحداً منهم لربما نالته قداسة خاصة على أساس أن تعيينه جاء من عند النبي.

ويمكن القول أيضا أن المعاني التي أكد عليها النبي ﷺ في حجة

الوداع أكدت طبيعة الإسلام وأبرزت أركانه الأساسية، وبينت أن الحكم - على أهميته للمجتمع المسلم ولكل مجتمع بشري - ليس شرط صحة ولا شرط وجود للدين والتدين.

بمعنى آخر، أنه حتى لو كان المسلم يعيش في مجتمع أغلبيته لا تدين بالإسلام ولا يعتبر الإسلام مرجعية لحكومته، فإنه يستطيع أن يؤدي التكاليف الشرعية الرئيسة التي تقوده إلى مرضاة الله وجنته: أن يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويصوم رمضان، ويحج البيت، ويطيع الله في سائر أوامره ونواهيه التي جاءت في القرآن الكريم وبلغها رسول الله ﷺ وبيّنها بوضوح أما إن كان في مجتمع مسلم فإن طاعته لولي الأمر الذي يختاره المسلمون بالشورى ويحكم بمبادئ العدل أمر مطلوب شرعاً.

فإن اختلف المسلمون حول الحكم أو تنازعوا، كما حصل في التاريخ ومازال يحصل، فإنه يبقى بوسع المسلم دائما أن يؤدي التكاليف الشرعية الرئيسة التي تقوده إلى مرضاة الله وجنته: أن يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويصوم رمضان، ويحج البيت، ويطيع الله في سائر أوامره ونواهيه التي جاءت في القرآن الكريم وبلغها رسول الله ﷺ وبينها وحتى إن عطل الحاكم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد الإسلامية، فإن بوسع الفرد أن يطبقها في الكثير من شؤون حياته، وبوسع المجتمع أن يحترمها ويلتزم بها ويطبقها في الكثير من وجوه الحياة العامة، هذا مع التأكيد على أن نصوص الشريعة الإسلامية توجب على الفرد والمجتمع السعي لأن تلتزم الدولة المرجعية الإسلامية في نظام الحكم وفي سياساتها في المجالات المختلفة، والسعي من أجل ألاّ تطبق الدولة سياسات أو تعتمد قوانين معارضة لتعاليم الإسلام.

الإسلام دين الفرد والمجتمع والأمة

إنها الطبيعة السهلة السمحة للإسلام، وهي التي تجعله دينا للفرد وللمجتمع وللأمة، وتجعله قابلا للتطبيق في كل الظروف وكل الأزمنة، ولا ترهنه للسلطة السياسية، بالرغم من الأهمية الدينية للسلطة السياسية العادلة وللوحدة السياسية للأمة؛ وبهذا التوجه، يُبقي الإسلام أمام الأمة وأمام المجتمع دائما فرصة التحرر الروحي من السلطات الظالمة المستبدة في كل وقت، ويُبقي للمجتمع والأمة أيضا فرصة وجوب السعي لإقامة الحكم السياسي المبني على تعاليم الإسلام، أي على الشورى والعدل واحترام حقوق الإنسان، وذلك مهما كانت سطوة المستبدين المحليين، أو الغزاة الأجانب المحتلين، في أي مرحلة من مراحل التاريخ.

هذه القراءة لا يمكن بل لا يجب تأويلها أبداً بأنها منحازة لأطروحات الذين يريدون تطويع الإسلام للأطروحات العلمانية المتشددة والذين يريدون إبعاده عن الحياة العامة، ذلك أنه من الواضح لكل دارس للإسلام أنه لا يمكن تطويعه لمقتضيات العلمانية كما هو الفهم الشائع لها في الغرب وفي الكتابات الفكرية العربية فالاهتمام بالدولة في الإسلام موجود وثابت، والطبيعة المدنية لدولة المسلمين ثابتة أيضا، واختيار الحكام ومحاسبتهم عبر الشورى والمناصحة الحرة الصادقة توجيه أصيل أيضا في الإسلام.

لكن التأكيد على أن الطبيعة السهلة السمحة للإسلام، هي التي تجعله دينا للفرد وللمجتمع وللأمة، وتجعله قابلا للتطبيق في كل الظروف وكل الأزمنة، ألمراد بهذا القول إذن هو وضع الأمور في نصابها،

وتقديم مسؤولية المجتمع ومسؤولية الأمة في رعاية الدين على الحكومة، وتنبيه بعض المسلمين الذين يتطرفون ويجعلون السياسة والحكم أعظم شؤون الدين أنهم يخطئون في فهم جوهر الرسالة، ويضيقون أمراً عظيماً واسعاً، ويرهنون الدين من غير ضرورة لنقطة ضعف رئيسة عند الإنسان منذ قديم الزمان: شهوة الحكم والميل الفطري للتسلط والاستبداد. ومن الواضح أن الأمة إذا قامت بمسؤوليتها في رعاية الدين وتمثلته في حياتها، أفراداً وجماعة، فإن نظامها السياسي سيعبر حتما عن التزامها هذا، خاصة إذا كانت الحكومة القائمة مختارة من قبل الشعب وليست مفروضة بالقوة من قبل طغمة متسلطة أو قوة محتلة.

حديثان مهمان في الأيام الأخيرة من حياة النبي ﷺ

في فجر الإثنين ١٢ ربيع الأول من العام الحادي عشر للهجرة، أحس النبي بتحسن صحته، فخرج إلى المسجد عاصباً رأسه وأبو بكر يصلي بالناس. ولما عرفه المسلمون أفسحوا له المجال، فعرف أبو بكر أنهم ما فعلوا ذلك إلا لنبيهم، فتراجع عن موقع الإمامة يريد أن يتركه للنبي، لكن النبي دفعه في ظهره وأمره أن يصلي بالناس، وصلى هو قاعدا عن يمينه، فلما فرغوا من الصلاة تكلم النبي في الحاضرين بصوت قوي كان يسمع من خارج المسجد، وقال لهم: "إني لم أحل إلا ما أحل القرآن، ولم أحرم إلا ما حرم القرآن".

نظرة في حديث: هلموا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده

هناك في صحيح البخاري رواية لعبد الله بن عباس عن مناقشة جرت في بيت النبي قبل هذه الخطبة من النبي بأربعة أيام. قال: "لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال، فقال النبي ﷺ: هلموا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده. فقال بعضهم: إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن. حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت واختصموا، منهم من يقول قربوا يكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله ﷺ: قوموا".

وهناك من ذهب من بعض المسلمين إلى أن تلك الوصية التي رغب النبي في كتابتها تتعلق بالحكم، بعده، ولكن المنطق يفرض نفسه على كل منصف: لقد كان بوسع النبي أن يوجه بأمر فينقله الناس عنه كما نقلوا أوامره الأخرى وتلقوها بالسمع والطاعة، لقد كان بوسعه أن يبت في أمر الحكم من بعده في أثناء حجة الوداع، أو في أي مرحلة من مراحل حياته بعد نزول الوحي إليه، وكان بوسعه أن يدعو من شاء من أعيان الصحابة ويوجههم بما يريد، وكان متاحا أيضا أن ينزل في الأمر وحي يتلى إلى يوم القيامة.

ثم إن صلاة النبي مع المسلمين فجر الإثنين وحديثه فيهم كانت فرصة أخرى لو كان للنبي ﷺ أمر من الأمور المهمة التي يريد إبلاغها للناس. لكنه لم يفعل.

بل إن الذين رأوه يوم الإثنين ظنوا أنه قد تعافى من مرضه،

وفرحوا بذلك واستبشروا به، حتى أن أبا بكر الصديق قال له: يا نبي الله، إني أراك قد أصبحت بنعمة من الله وفضل كما تحب، واليوم يوم بنت خارجة (إحدى زوجاته)، أفآتيها. قال: "نعم". ثم دخل رسول الله ﷺ وخرج أبو بكر إلى أهله بالسنح. (٨) فليس هناك وجه منطقي إذن لتضخيم هذه الرواية من قبل الباحث المنصف أبدا. ها هو النبي مع أصحابه فجر الإثنين يعظهم ويخطب فيهم، فما الذي يمنعه يا ترى من أن يقول لهم قولا في أمر الحكم من بعده؟ الجواب المباشر أنه لا أحد يمنعه؛ ولكنه لم يكن يريد أن يستخلف أحدا.

العباس يقترح على علي أن يسألا الرسول صلى الله عليه وسلم في أمر الحكم بعده، وعلي يرفض

وفي صحيح البخاري أيضا رواية أخرى عن الساعات الأخيرة من حياة نبي الإسلام تؤكد هذا المعنى، وراويها هو عبد الله بن عباس أيضا. قال: إن علي بن أبي طالب ﷺ خرج من عند رسول الله في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا حسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئاً، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني والله لأرى رسول الله ﷺ سوف يتوفى من وجعه هذا. إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله ﷺ فلنسأله في من هذا الأمر: إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا، فقال علي: إنا والله لئن سألناها رسول الله ﷺ فمنعناها، لا يعطيناها الناس بعده، وإني والله لا أسألها رسول الله ﷺ.

ولا شك أن رأي عليٍ بن أبي طالب هنا كان أصوب من رأي عمه العباس، وهذا ليس غريباً عن زعيم كبير من زعماء الإسلام، والخليفة الراشد الرابع للمسلمين. فطلب وراثة الحكم السياسي من النبي قد يجعله شأنا دينيا مقدساً إن صدر لصالح أي إنسان، وقد يمنعه عنه تماماً إذا صدر توجيه نبوي بذلك، وقبل هذا وبعده، فعدم تعيين حاكم بعد النبي أقرب لروح الإسلام وأكثر انسجاماً دون شك مع قيمة الشورى التي مدح بها القرآن الكريم المسلمين.

والخلاصة من هذا الحديث الأخير بوجه خاص أنه ينفي وجود وصية من الرسول ﷺ لسيدنا علي بالحكم والإمامة من بعده، وينفي ما يفهمه الشيعة من حديث الغدير. أي: لو أن سيدنا عليا رضي الله عنه فهم من حديث الغدير أنه خليفة المسلمين بعد الرسول ﷺ لما كان هناك موجب لهذا الحوار بينه وبين عمه العباس رضي الله عنه.

وبما أن هذا الفهم لم يكن قائما عندهما، فمن باب أولى أنه لم يكن موجودا عند بقية الصحابة رضي الله عنهم. كان الأمر، كما قال بذلك جمهور المسلمين قديما وحديثا، شورى بين المسلمين.